إقتصاد

السفير 15/10/2012 العدد: 12309

العتمة تتسلط على البقاعيين بعد استنفاد كلّ الوسائل

سامر الحسيني

استنفدت منطقة البقاع كل الوسائل لرفع ساعات التغذية الكهربائية إلى قراها وبلداتها التي تعيش عتمة غير مسبوقة بعد أن وصلت ساعات الانقطاع في التيار الكهربائي كمتوسط شهري إلى ما يزيد عن 470 ساعة انقطاع قياسا إلى الأشهر القليلة الماضية، أي بحدود 16 ساعة انقطاع في 24 ساعة.

جرّبت فاعليات وأهالي القرى البقاعية في قضاء زحلة، كل الوسائل بدءا من التظاهر وقطع الطرق وإحراق الدواليب ورفع العرائض مرورا بمختارين زحلة ورؤساء اتحاداتها البلدية والبلديات والفاعليات الاقتصادية والتجارية، رفضا للتقنين والعتمة، لكن لم يتغير شيء وبقيت العتمة سيفا مسلطا على المنطقة.

وكمبادرات لمعالجة الوضع، لم يكتف أهالي المنطقة بوسائل الاعتراض على التقنين، بل قدموا حلولا منها: مشروع إنتاج كهرباء قدمته "شركة كهرباء زحلة" مخصص لإنتاج أكثر من 60 ميغاوات تؤمن حاجة قضاء زحلة كاملة، وتعمل على تخفيف ما يتكبده المستهلك البقاعي في حدود 40 في المئة عن مجموع فاتورتي الكهرباء الرسمية والاشتراك في المولد الذي يواصل تسجيل أرقام قياسية في الارتفاع والقيم المالية وصلت حسب آخر فاتورة إلى 250 ألف ليرة بدلا من تغذية بقوة خمسة أمبير.

كذلك، قدم رئيس "منطقة المدن الصناعية في جمعية الصناعيين" ميشال ضاهر مشروعا لإنتاج الطاقة عبر استقدام محطة كهربائية تعمل على إنتاج الكهرباء وبكلفة أقل من 15 في المئة عن كلف إنتاج الطاقة من خلال البواخر التركية. إلا ان المشروع بقي في أدراج وزارة الطاقة التي لم تكتف بتهميش المشروعين، بل عملت على الضرب عرض الحائط بكل نتائج المناقصات التي تمت في الفترة الماضية في إطار الورقة التي قدمتها الوزارة لوضع سياسة قطاع الكهرباء، وتتضمن خطة طوارئ تنصّ على انتاج 700 ميغاوات منها 260 ميغاوات لمصلحة معملي الذوق والجية اللذين ينتظران البدء بالعمل لإضافة الوحدات الجديدة بعد أن جرت مناقصتهما وفضّ العروض في تاريخ 14/5/2012 ورست المناقصة على إحدى الشركات الأجنبية التي قدمت عرضا هو الأقل ماليا ضمن الشركات الأخرى مع تقيدها بالمواصفات الفنية المدرجة في شروط عقد التلزيم كافة، إلا ان الوزارة ومنذ ذلك التاريخ تهمل وتتهرب من إطلاق الأعمال على الرغم من قرار لمجلس الوزراء صدر في تاريخ 19/9/2012 أكد الطلب إلى الإدارات العامة المعنية كل ضمن نطاق اختصاصه، الإسراع في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاز عملية التلزيم التي لا تزال منسية.

ويؤكد أصحاب مؤسسات صناعية واقتصادية وسياحية أنه "لو قيض المضي بهذه المشاريع الإنتاجية للتيار الكهربائي، لتكفلت برفع النمو الاقتصادي وخفض الأكلاف المالية التي تتكبدها المؤسسات التجارية من جراء التقنين واستبداله بمولدات خاصة للشركات التجارية والسياحية الصغيرة التي تدفع في بعض الأحيان ما يزيد عن مليون ليرة بدل فاتورة الاشتراك بالمولد الخاص إلى أكلاف إنتاجية متصاعدة عند المؤسسات السياحية الكبيرة كالمطاعم والفنادق التي تعتمد على مولدات خاصة بمؤسساتها تعمل على رفع الأكلاف المالية وفواتير الخدمات السياحية والفندقية من جراء ارتفاع أسعار المازوت".

ما يطالب به البقاعيون هو الإفراج عن المشاريع الإنتاجية للطاقة من أجل رفع ساعات التغذية، لا أن يبقوا في عتمة تعمل على زيادة التردي في حياتهم اليومية الاجتماعية والاقتصادية.